

## ورشة إقليمية حول الأنظمة المتكاملة لحسابات البيئة والاقتصادية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي عمان/ الأردن 2018 /03/29-26

### مذكرة مفاهيمية

#### 1. مقدمة

إن تدهور الأنظمة البيئية والاقتصادية وإستنزاف الأصول البيئية يعرض التنمية الاقتصادية للخطر ويعرقل التقدم نحو التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها. كما تسبب الأنماط الحالية للأنشطة الاقتصادية في تدهور الأصول البيئية المتاحة بسرعة تفوق معدلات استدامتها. ولا يتضمن النظام الحالي للحسابات الاقتصادية الوطنية حساب الإستنزاف في الأصول البيئية والتدهور في الأنظمة البيئية المترتب عن هذه الأنشطة الاقتصادية البشرية، فالنتائج المحلي والقومي الإجمالي يقيس الأداء الإقتصادي للدول دون أن يأخذ بالحسبان التأثيرات على البيئة والأنظمة البيئية والاقتصادية.

أن الإستنزاف المستمر للموارد الطبيعية وتدهور الأراضي وتزايد تلوث المياه والهواء في المنطقة العربية يسبب قلقاً متزايداً على إستدامة الأصول البيئية الداعمة للنمو الإقتصادي والرفاه الإنساني، مما يتوجب أن تكون أسس التنمية القائمة على الاستدامة البيئية في مركز الصدارة لأجندة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها، بحيث تتضمن الأبعاد البيئية لهذه الأهداف لائحة واسعة من 43 غاية و56 مؤشراً بيئياً ذات أولوية موزعة على عشرة أهداف. وتقيس الحسابات البيئية التدفق المادي والقيمة المالية للأصول البيئية وتسجل وتبين التغيرات في هذه الأصول على مر الزمن مما يسهل في الوقت ذاته الرصد وإعداد التقارير عن أهداف التنمية المستدامة في الإقليم العربي.

تم تطوير نظام المحاسبة الاقتصادية-البيئية منذ العام 1987 بطلب من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ومن ثم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992، المعروف بقمة الأرض. وتضمنت المخرجات الرئيسية لأجندة 21 التي تم تبنيها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو/ البرازيل عام 1992 دعوة كافة الدول لوضع نظام متكامل للمحاسبة الاقتصادية والبيئية. وتم التأكيد على هذا الأمر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف بـريو + 20 عام 2012 بالنظر إلى أهمية المعلومات البيئية في عمليات إتخاذ القرار الإقتصادي السليم. مما جعل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الإطار المركزي لنظام المحاسبة الاقتصادية-البيئية لعام 2012 كإطار مفاهيمي ومعياري إحصائي عالمي لتنظيم المعلومات الإحصائية حول العلاقات بين الإقتصاد والبيئة ولوصف الموجودات والتغيرات في الأصول البيئية.

لقد نوقش البعد البيئي لخطة عام 2030 والإحصاءات ذات الصلة في المنطقة العربية في اجتماع استشاري موسع نظمته الاسكوا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول / سبتمبر 2017 في القاهرة، وضم ممثلين عن المنظمات والحكومات والمجتمع المدني والخبراء المستقلين. وأوصى الاجتماع "بتنفيذ الأطر الإحصائية، ولا سيما إطار تطوير الإحصاءات البيئية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، لربط الأبعاد الثلاثة ومواءمة عمل الأطراف المختلفة وإصدار توصية من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة "بمساعدة تقنية من الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعيت وزارات البيئة والإدارات ذات الصلة والمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان العربية إلى التنسيق وتبادل البيانات البيئية من جميع المصادر (السجلات الإدارية وبيانات الرصد والمسوح والتعدادات والمعلومات الجغرافية المكانية) لتقييم حالة البيانات وإتاحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما قائمة المؤشرات المقترحة في إطار تنفيذ البعد البيئي لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 المتفق عليه في الاجتماع."

ومتابعة" للتوصيات، بدأ في كانون الثاني / يناير 2018 تنفيذ برنامج التدريب على نظام الإطار المركزي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة). ويتكون البرنامج من تدريب ذاتي عبر الانترنت يوفر مواد

تدريبية باللغة العربية ومن جلسات افتراضية وتفاعلية، وسيتبع ذلك ورشة عمل حضورية وأنشطة لاحقة للمتابعة في الدول في إطار برنامج التنمية بشأن البيانات والإحصاءات لأهداف التنمية المستدامة، الركيزة 2 المتعلقة بالبيئة.

نظراً للأهمية الوازنة لنظام المحاسبة الاقتصادية-البيئية كأداة مهمة لتحليل تأثير السياسات الاقتصادية على البيئة وكدليل يساعد على دمج المعلومات البيئية مع الحسابات الاقتصادية الوطنية بما يسمح باستعمال وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وبما أن الدول العربية تسعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يقوم المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) بتنظيم ورشة تدريبية إقليمية لخمسة أيام حول هذا الموضوع وبالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية.

## 2. أهداف الورشة

بالنظر إلى ما سبق وإلى المبادرات الجارية حالياً في بعض البلدان الرامية إلى حساب الأصول البيئية الرئيسية، مثل المياه والطاقة والنظم الإيكولوجية، في غياب معلومات متسقة وموحدة بين الهيئات المعنية في هذا القطاع وذات قابلية ضعيفة للإندماج في نظم المحاسبة الوطنية، تتجلى أهداف الورشة في ما يلي:

- أ. مناقشة مفاهيم ومبادئ وأساليب تنفيذ المحاسبة البيئية-الاقتصادية المتكاملة؛
- ب. زيادة الوعي بنظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية وتطبيقه ليستجيب للطلب الوطني المتزايد على السياسات البيئية-الاقتصادية المتكاملة؛
- ج. تيسير التباحث بين المشاركين في الورشة وتبادل الخبرات وتحديد التحديات في مجال دمج المعلومات البيئية في نظم المحاسبة الوطنية؛
- د. إكتشاف التحديات والفرص الموجودة في مجال تنفيذ إطار المحاسبة البيئية-الاقتصادية في المنطقة العربية؛
- هـ. فهم الروابط بين إحصاءات البيئة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة؛
- و. التباحث حول الفجوات في القدرات المتعلقة بتطوير الحسابات البيئية وسبل استعمال البيانات الإحصائية البيئية ذات الصلة لدعم رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة؛
- ز. إرساء أساس للتفاعلات الإقليمية لمعالجة الفجوات في القدرات وتعزيز نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية.
- ح. دعم البلدان لوضع استراتيجية وخطة عمل من أجل تنفيذ وزيادة تطوير الإحصاءات البيئية، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة.

سيتم خلال الورشة إلقاء الضوء على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي الذي يأخذ بالحسبان استنزاف الموارد وتدهور النظام الإيكولوجي، ومناقشة مفاهيم أخرى مثل العلاقة بين البيئة والاقتصاد/ التأثيرات الإيكولوجية. كما سيتم وصف طرق حساب الأصول البيئية بالتركيز على الأصول ذات الأولوية بما فيها المياه والطاقة استخدام الأراضي.

## 3. المخرجات المتوقعة من الورشة

من المتوقع أن تساعد الورشة الدول المشاركة على فهم أفضل للاحتياجات من البيانات والنظم اللازمة لتطوير الحسابات البيئية وفانديتها في مجال الإستجابة للطلب الوطني المتزايد على دمج صنع السياسات البيئية والاقتصادية. كما يتوقع تقوية قدرات المشاركين للقيام بمزيد من الأعمال لتطوير الحسابات البيئية ودمج المعلومات البيئية في نظام الحسابات الوطنية وإرساء أساس لمبادرات إقليمية حول نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية. وإذا لزم الأمر، طلب المزيد من المساعدة التقنية من منظمي التدريب لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

تتكون أدوات التدريب من محاضرات وتمارين تطبيقية، والدعوة موجهة للمشاركين للإطلاع مسبقاً على الدليل الرسمي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية 2012 (الإطار المركزي) من خلال الرابط الآتي:

[https://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seeaRev/ae\\_final\\_en.pdf](https://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seeaRev/ae_final_en.pdf)

## 4. الفئة المستهدفة وشروط المشاركة

- الورشة موجهة للعاملين في مكاتب الإحصاء الوطنية أو في هيئات ذات العلاقة من الوطن العربي وبالمواصفات الآتية:
- حاصل على شهادة جامعية.
  - له خبرة في المحاسبة الوطنية أو إحصاءات البيئة لا تقل عن 5 سنوات وله مسؤولية فنية عالية في المكتب.
  - له قدرة على التدريب ونقل المعرفة.

## 5. أسلوب التدريب في المراحل المختلفة عبر الإنترنت والورشة الفعلية

يستند برنامج التدريب الى التعلم المختلط ويتكون من ثلاث مراحل: تدريب ذاتي عبر الإنترنت في المرحلة الأولى، جلسات نقاشية عبر الإنترنت في المرحلة الثانية، وورشة تدريبية حضورية كمرحلة ثالثة. وتم لهذا الغرض دعوة المكاتب الإحصائية للمشاركة في هذه الدورة لتمكين المشاركين من معرفة تقنية جيدة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. سيتم تيسير الدورة على الإنترنت من قبل خبراء في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وسيكون الوصول إلى الجلسات النقاشية عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني <https://elearning-cms.unstats.un.org/course/detail/10>، علماً أن مقدار الوقت المتوقع لهذه الجلسات يتراوح بين 6 إلى 8 ساعات في الأسبوع.

وسوف تناقش الورشة الحضورية محتوى التدريب على الإنترنت والأسئلة التي أثرت الى جانب المسائل التقنية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، بما في ذلك نظرة عامة عن تطبيقات وإضافات ذات النظام، والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية، والنظم الفرعية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة. وسيتم التركيز على المطالب التي أعرب عنها المشاركون خلال مرحلة التدريب عبر الإنترنت ونتائج التقييم العالمي للمحاسبة الاقتصادية البيئية لعام 2017.

## 6. مكان الورشة وموعدها

تتعدد الورشة التدريبية الإقليمية في عمان-الأردن خلال الفترة 29-26 مارس/آذار. وستكون الأعمال وإقامة المشاركين في فندق GENEVA. ينظم الورشة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) وبالتعاون مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.